

الولايات المتحدة طلبت من شركائها في الحلف التحلي بالمرونة

الناتو يمدد زمن وجوده في أفغانستان



جنود أمريكيون يستعدون للتوجه إلى أفغانستان

يدرس حلف الناتو البقاء في أفغانستان ويعلن عن تعديل خطة انسحابه من هذا البلد. وصرح وزير الدفاع الأمريكي شتون كارتر، بعد محادثات في بروكسل أن الولايات المتحدة طلبت من شركائها في حلف شمال الأطلسي التحلي بالمرونة في الوقت الذي يراجع فيه الحلف خطته لسحب القوات من أفغانستان. فما هو المصود بالمرونة أمريكا؟

قال كارتر «طلبت من كل شركائنا في حلف الأطلسي أن يحافظوا على المرونة وأن يدرسوا احتمال إجراء تعديلات على خطة عمرها الآن عامان ونصف بشأن الوجود في أفغانستان». وأعلنت وزيرة الدفاع الألمانية أورسولا فون دير لين أن قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) قد تحتاج إلى البقاء في أفغانستان لفترة أطول، بينما نسبت صحيفة مصادري رفيعة المستوى في الناتو قولها إن الحكومة الألمانية تريد تمديد مهمتها في أفغانستان لمدة عام.

وناشد عبد الرشيد دوستم النائب الأول للرئيس الأفغاني موسكو بدعم كابل في معاقبة الإرهاب، وأوضح سلطان فائزي المتحدث باسم نائب الرئيس الأفغاني أن روسيا تقوم بتقييم الوضع في أفغانستان لتري ما الذي يمكن أن تقدمه للمساعدة، مشيراً إلى أن روسيا ملتزمة بدعم أفغانستان من حيث مساعدة

قواتها الجوية والعسكرية، وقال فابري «ننظر إلى الدعم الجوي والأسلحة والخبرة، ونحتاج إلى الكثير من الدعم والمساندة لمكافحة الإرهاب». اليس غريباً أن تطلب أفغانستان المساعدة من روسيا وتركز على «الدعم الجوي»، في الوقت الذي تربط فيه قوات حلف الناتو في أراضيها؟ وإذا كان خطر الإرهاب يزداد في هذا البلد رغم وجود الناتو، الأمر الذي يضطر حكومته لطلب المساعدة من موسكو، فما معنى

المرونة التي تطلبها واشتغل من حلفائنا؟ كان قد جرى إبلاغ الرئيس الأفغاني لدى زيارته لروسيا، بقلق المسؤولين من ظهور مسلحي «داعش» في أفغانستان واستيلائهم على المزيد من الأراضي، وسيطرة حركة طالبان على ولاية قندوز في شمال أفغانستان، الولاية التي أسفر ضرب الأمريكيين لمستشفى فيها عن سقوط العشرات، واضطر أوباما لاعتذار من «أطباء بلا حدود».

وجود الأمريكيين وحلفائهم في هذا البلد لم يمنح «طالبان» من السيطرة، ولو مؤقتاً، على قندوز، كما لم يمنح «داعش» من التوغل والاستيلاء على الأرض، لأن هدف واشنطن هو محاصرة روسيا والصين بمناطق لا استقرار فيها تتصف بزيادة توسعية لتشمل أفغانستان ومن ثم جمهوريات رابطة الدول المستقلة في آسيا الوسطى. وقد نبه رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الروسي فاليري غيراسيموف في 8 أكتوبر

أكدت في الوقت ذاته على دعم أنقرة لوقف تدفق اللاجئين إلى بلدان الاتحاد

ميركل تغلق أبواب الاتحاد الأوروبي

في وجه تركيا



ميركل وأردوغان

أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في لقاء مع هيئة الإذاعة الألمانية أنها ما زالت عند موقفها المعارض لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وأن الرئيس أردوغان على علم بموقفها. وألقى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في دفع المفاوضات مع بروكسل بشأن انضمام بلاده إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وجدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل موقفها الرافض لانضمام تركيا إلى الاتحاد.

ميركل شددت في الوقت ذاته على دور أنقرة في معالجة قضية تدفق اللاجئين إلى أوروبا. وفي المقابل، قالت ميركل إن «مساعدة تركيا ضرورية لوقف تدفق اللاجئين إلى أوروبا».

وأعربت عن استعداء بروكسل لتقاسم العبء على نحو أفضل في قضية اللاجئين، مثل تقديم دعم لإيواء اللاجئين السوريين والعراقيين.

وبالرغم من حاجة أوروبا الكبيرة لدعم تركيا في مواجهة أكبر تدفق للاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، فإن ميركل أعلنت للمرة الأولى منذ سنوات موقفها الرافض بوضوح لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ومعلوم أن المستشارة الألمانية تعارض منذ عام 2005 الخطوة، لكنها تجنبحت الإشارة إلى موقفها بوضوح وكانت تؤكد أن محادثات العضوية بين أنقرة والاتحاد الأوروبي، والتي بدأت قبل وقت قصير من توليها السلطة، يجب أن تتواصل، ولكن من دون أن تكون نتيجة محددة سلفاً. وفي الوقت ذاته أكدت ميركل

أنها مع منح تركيا «شراكة مميزة»، لا تصل إلى حد العضوية الكاملة. وفي بداية الأسبوع الحالي، وضعت بروكسل مسألتها مع تركيا جانباً واستقبلت أردوغان الذي انتهم حاجة أوروبا لبلاده في ملف وقف تدفق اللاجئين من بلدان الشرق الأوسط ودعا إلى إعادة فتح المفاوضات حول انضمام أنقرة إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي. وتعمدت المفاوضات بين الطرفين في السنوات الأخيرة، فمن جهة تراجع الاعتماد التركي بعد ثورات «الربيع العربي» التي بدأ في نتائجها الأولية أنها لتجبه نحو فوز قوى الإسلام السياسي

وتعزيز العلاقات مع تركيا، ولبنية لا تصل إلى حد العضوية الكاملة. وفي بداية الأسبوع الحالي، وضعت بروكسل مسألتها مع تركيا جانباً واستقبلت أردوغان الذي انتهم حاجة أوروبا لبلاده في ملف وقف تدفق اللاجئين من بلدان الشرق الأوسط ودعا إلى إعادة فتح المفاوضات حول انضمام أنقرة إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي. وتعمدت المفاوضات بين الطرفين في السنوات الأخيرة، فمن جهة تراجع الاعتماد التركي بعد ثورات «الربيع العربي» التي بدأ في نتائجها الأولية أنها لتجبه نحو فوز قوى الإسلام السياسي

استقبال لمطالبتي اللجوء على الأراضي التركية. ورات المفوضية الأوروبية أن تطبيق الخطة «سوف يسهم في تسريع عملية منح التأشيرات للأفراد الراغبين في السفر إلى أوروبا». الجانب الأوروبي كان أعلن في وقت سابق أنه يرغب في فتح ستة مراكز استقبال للاجئين بنموذج من بروكسل، إضافة إلى تسير دوريات مشتركة في بحر إيجه للحد من تدفق اللاجئين، وأن توافق أنقرة على استقبال الاقتصاديين «الذين سيتم إعادهم من بلدان الاتحاد». وتعمدت بروكسل بتقديم مليار يورو لدعم

تركيا في عامي 2015 و2016، وإنشاء صندوق بقيمة 500 مليون يورو لتأمين خدمات التعليم والصحة للاجئين السوريين. وأوضح أن أوروبا في حاجة ماسة لمساعدة تركيا في موضوع وقف تدفق اللاجئين عبر بحر إيجه إلى الجزر اليونانية، فأوساط في بروكسل تخشى من تدفق الملايين في السنة الحالية والمقبلة إثر تقارير تحدثت عن وصول نحو نصف مليون حتى بداية سبتمبر الماضي. لكن بروكسل في المقابل لم تخف موقفها من قضية منح تركيا صفة دائمة في الاتحاد الأوروبي. وتشى نتائج زيارة أردوغان بأنه عاد بخفي حنين من بروكسل، بالرغم من حاجته الماسة إلى أي نصر معنوي على أبواب إعادة الانتخابات البرلمانية، والمزلق الكبير الذي دخل فيه نتيجة تدخله في الأزمة السورية، فمن جهة تعرض واشتغل بروكسل طلبه في فرض منطقة عازلة شمال سوريا، فيما أضعف تدخل روسيا لفرته على التنازل في الصراع السوري المستمر منذ مارس 2011. ويبدو أن الوضع لم يتغير كثيراً منذ تحول تركيا إلى دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي منذ العام 2005، ولم تتصف بلادة أردوغان شيئاً، فإفارة العجز زعم لغة المصالح فقط، وتذكر جيداً أنها لا تستمتع همم دخول تركيا بسكانها البالغ عددهم نحو 80 مليوناً وجنهم من المسلمين، وأغلب الذين أن تتواصل المفاوضات صعوداً وهبوطاً من دون وضع سقف زمني أو نتائج محددة.

حزب العمال يعتبر مشروع قانون الهجرة البريطاني «عنصرياً»

لندن - «وكالات» : اتهم حزب العمال الحكومة البريطانية بأنها تخطط لإصدار تشريعات من شأنها إكراه «العنصرية» ونشر التمييز في سوق الإسكان. ويجزم مشروع قانون الهجرة تأجير سكن لإقامة المهاجرين غير الشرعيين. لكن وزير داخلية حكومة الظل أندي بيرنات قال لصحيفة الإندبندنت الأحد إن القانون «من الممكن أن يثير مشكلة لأي شخص يحمل اسماً يبدو اجنبياً». ويتضمن مشروع القانون الجديد للهجرة، الذي من المقرر أن يعاد إلى مجلس العموم يوم الثلاثاء المقبل، «خطة حق تأجير السكن». ويقتضي المخطط أن يجري أصحاب العقارات تحريات عن المستأجرين المحتملين كإطلاع على جوازات السفر، أو تأشيرة

الدخول للتحقق من كونهم مهاجرين شرعيين أو موجودين بصفة غير شرعية في بريطانيا. وبعد فشل في إجراء تلك التحريات جريمة وفقاً لمشروع القانون الجديد للهجرة تستدعي الغرامة أو السجن. وصف بيرنات، وزير داخلية حكومة الظل، مشروع القانون الجديد بأنه «يخل بمبدأ تكافؤ الفرص، ومثير للانقسام، ومخارح». وأضاف أن الهدف الواضح من قانون الهجرة الجديد هو تحويل بريطانيا إلى «بيئة عدائية» للمهاجرين غير الشرعيين. وأشار إلى أنه من الممكن أن تتحول بريطانيا إلى مكان أكثر عدائية تجاه أي شخص يبدو اسمه اجنبياً. وشدد على أن المجتمع البريطاني تقدم إلى حد بعيد مقارنة بالأوضاع التي شهدها من

قبل عندما كان ملاك العقارات يعلقون لافتات تحمل رسائل عنصرية على ثوابق أماكن الإقامة الخاصة بهم في الستينيات من القرن العشرين. وقال بيرنات إن «التحريات التي تنص عليها الوثيقة التشريعية الجديدة من الممكن أن تتحول إلى المارد الحديث للافتات كتب عليها لا للكلاب، والسود، والآيرلنديين، لكن بصورة أكثر خداعاً، وهو ما يجعل مقاومة هذا النوع من العنصرية غير الرسمية مهمة غاية في الصعوبة». وزعم وزير داخلية الظل أن مشروع القانون يتعارض مع ما اتراه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في حديثه الذي أدلى به الأسبوع الماضي عندما أثار مشكلة تتعلق بالتمييز، إذ أشار إلى أن طالبي الوظائف الذين توحى أسماؤهم بأنهم من ذوي

البشرة البيضاء تحظى السير الذاتية الخاصة بهم باستجابة أفضل لدى أصحاب الأعمال. وقال بيرنات إنه «لو كان مفتعلاً بالفعل بما يقول، فقلماً يسعى إذن إلى إصدار تشريع يذكي العنصرية التي تشهدها في الحياة اليومية في سوق الإسكان»، وأضاف أن حزب العمال لن «يتهاون مع التمييز». داعياً وزيرة الداخلية بالحكومة البريطانية تريزا ماي إلى إعادة النظر في تلك الخطة. من جهة، قال المتحدث باسم الداخلية البريطانية إن «الحكومة أوضحت أن مخطط الحق في التأجير يسعى إلى التقليل من فرص حصول المهاجرين غير الشرعيين على الخدمات. كما أنه لا يستهدف الأشخاص الحاصلين على الحق القانوني في الوجود على أرض بريطانيا».

سرايلو - كونا:أعلنت وزارة الخارجية البوسنية أمس تقدم الحكومة بطلب رسمي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مشيرة إلى أن الإاماة العامة للكتلة الأوروبية ستبجث الطلب في يناير المقبل. وقالت ناعه سرايلو أن الإاماة العامة للاتحاد الأوربي أعطت حكومة البوسنة الضوء الأخضر لتقديم الطلب الذي سيتضمن الالتزام بالمعايير والشروط الأوروبية وتهيئة البلاد لتطبيق تلك المعايير. وأضافت أن الإاماة العامة ستجتمع في التصف الثاني من يناير المقبل مع وفد بوسني رفيع لتحديد «خريطة طريق» ووضع موعد تقريبي للانضمام الفعلي للاتحاد والذي سيعتمد على مدى تطبيق

السلطات البوسنية للمعايير الأوربية اللازمة. وذكرت أن البوسنة بتقديمها الطلب تكون اجتازت على الأقل نصف الشروط والمعايير الأوروبية اللازمة للانضمام ومنها الحريات العامة وفصل السلطات القضائية والأمنية والإعلامية عن سيطرة السلطة التنفيذية ولتبرالية الاقتصاد واحترام معايير السوق الحرة وحماية الاستثمار وحماية الأقليات الدينية والعرقية والتوازن

ويتوقع انضمام دول يوغسلافيا السابقة التي لاتزال خارج الاتحاد ومنها البوسنة وصربيا والجيل الأسود ومقوتيا والبانيا إلى الكتلة الأوروبية في وقت واحد تقريبا خلال الأعوام الثلاثة أو الأربعة المقبلة على أبعد تقدير.

تسعة قتلى على الأقل في هجوم انتحاري مزدوج في أقصى شمال الكاميرون



عناصر من الجيش في شمال الكاميرون قرب قرية فوتوكول الحدودية مع نيجيريا

انتحاري مزدوج منطقة مورا في 20 سبتمبر، وأسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص بينهم شرطي، وجريح واحد. وهذان الهجومان الانتحاريان هما الـ 14 والـ 15 على التوالي في أقصى شمال الكاميرون منذ يوليو. وقتل أكثر من مئة شخص في تلك الهجمات التي نسبت إلى بوكو حرام. وتشارك الكاميرون مع التشاد والنيجر ونيجيريا في حلف عسكري أنشئ مطلع 2015 للتصدي لجماعة بوكو حرام التي تمكنت رغم أضعافها من تنفيذ عمليات عنيفة في منطقة بحيرة تشاد خلال الأسابيع الماضية وابتدت أنها لا تزال قادرة على التخريب. ويوم السبت، قتل 41 شخصا وأصيب 48 بجروح بثلاثة انفجارات نسبت إلى جماعة بوكو حرام الإسلامية في مدينة باغا سولا انتحارية الواقعة قرب الحدود مع نيجيريا على ضفة بحيرة تشاد، بحسب مصادر أمنية.

مورا - «وكالات» : قتل تسعة أشخاص على الأقل وجرح 29 آخرون في هجوم انتحاري مزدوج صباح الأحد في منطقة مورا في أقصى شمال الكاميرون الذي يشهد هجمات بشنها إسلاميو جماعة بوكو حرام، بحسب ما أعلن مصدر أمني ومسؤول محلي. وأوضح هذان المصدران اللذان ظننا عدم الكشف عن هويتيهما، أن انتحاريين فجرتا تقسيمهما حوالي الساعة 06:00 بالتوقيت المحلي (05:00 تغ) في قرية كانغاليري التي تبعد حوالي ثلاثين كيلومتراً عن مورا. وقتلت الانتحارية الأولى تسعة أشخاص داخل مطعم شعبي صغير لبيع الحليب والكعك، فيما فجرت الثانية نفسها من دون أن توقع ضحايا، بحسب المسؤول المحلي. وأشار إلى العديد من الجرحى في حالة «خطيرة جداً». ووفقاً لمصادر متطابقة، فقد استهدف هجوم

نفذتها جماعة بوكو حرام في باغا سولا

41 قتيلاً في تفجيرات بحيرة تشاد



41 قتيلاً في تفجيرات بحيرة تشاد

وسط الحشد. ولم يتعرض باغا سولا مطلقاً من قبل لهجمات الإسلاميين النيجيريين. وقد لجأ عشرات الآلاف اللاجئين النيجيريين إلى هذه المدينة في الأشهر الأخيرة خوفاً من تعديات بوكو حرام في جزر البحيرة أو في نيجيريا المجاورة. ودانت فرنسا في بيان نشرته وزارة الخارجية مساء السبت هذه «الهجمات الوحشية» وأكدت «أنها ستواصل دعمها لتشاد في محاربة الإرهاب».

أشارت إلى سقوط 37 قتيلاً و52 جريحاً بينهم مصابون بجروح خطيرة. ووقعت التفجيرات السبت قرابة الساعة 16:00 بالتوقيت المحلي (15:00 ت غ) في سوق السمك في باغا سولا وفي كوسيري الحبي الواقع عند أطراف المدينة والذي يستضيف العديد من اللاجئين. ولا يعطي بيان الحكومة أي توضيح عن ظروف هذه الهجمات لكن مصادر أمنية وأخرى إنسانية تقول أن انتحاريين فجروا أنفسهم

البوسنة تتقدم رسمياً بطلب للانضمام للاتحاد الأوروبي

السلطات البوسنية للمعايير الأوربية اللازمة. وذكرت أن البوسنة بتقديمها الطلب تكون اجتازت على الأقل نصف الشروط والمعايير الأوروبية اللازمة للانضمام ومنها الحريات العامة وفصل السلطات القضائية والأمنية والإعلامية عن سيطرة السلطة التنفيذية ولتبرالية الاقتصاد واحترام معايير السوق الحرة وحماية الاستثمار وحماية الأقليات الدينية والعرقية والتوازن

ويتوقع انضمام دول يوغسلافيا السابقة التي لاتزال خارج الاتحاد ومنها البوسنة وصربيا والجيل الأسود ومقوتيا والبانيا إلى الكتلة الأوروبية في وقت واحد تقريبا خلال الأعوام الثلاثة أو الأربعة المقبلة على أبعد تقدير.